الضياء
بهرا
العدد ٥٠٦- الاحد ٤ تشرين الاول ٢٠٠٩م-٦٧٥٩ آ

حميد الموسوي

مشاريع القرارات والحلقة المفرغة

أكثر من مائة وعشرين قرار تراكمت على رفوف مكاتب البرلمان العراقي بانتظار الدراسة والمناقشة والتصديق، والمعروف أن البرلمان في فصله التشريعي الأخير والذي لم يتبق على انتهائه سوى أربعة أشهر. وهي فترة لا تكفي لانجاز أو تصديق ٥% من مجموع هذه القوانين أو القرارات والمشاريع وهذا يعني أن معظم هذه القرارات والقوانين والمشاريع سترحل إلى البرلمان الجديد الذي سيتشكل في مطلع العام القادم وبين فترة مراسم استلام المقاعد وترتيب المكاتب وآليات الاستلام والتسلم، وطقوس تبادل التهاني وتقديم الهدايا، واستقبال وفود المتزلفين، وترتيبات التنسيق مع الفضائيات، وحفلات التعارف مع الصحافة والاعلام المقروء والمسموع والمرئي، و"عزايم" وولائم المقربين و"حبال المضيف"، وتهيئة واعداد وتجهيز الحمايات والسيارات والسواق "والذي منه" بين هذه الفترة وبداية الجلسة الاولى، وتشكيل اللجان المتفرعة: الاقتصادية، القانونية، التربية، الامنية، العلاقات الخارجية، وغيرها من اللجان والشعب والاقسام وما تستغرقه هذه التشكيلات من زمن وجهد وحوار وخلاف واختلاف وجدل وسجال ومشاورات.

بين هذه وتلك شهور وربما سنة أو سنتين ستضاف إلى السنين الأربع الماضية من عمر البرلمان والتي تبدد جلها في عدم اكتمال النصاب القانوني بسبب الغياب المتواصل لبعض النواب من كثيري السفر والترحال والسياحة والاستجمام، ومن استهوتهم الاقامة خارج العراق وتعودوا ادارة أعمالهم وقضاء اشغالهم بواسطة "الانترنت والموبايل" ويتعرفون على ما يجري في العراق من خلال الفضائيات، وهم مطمئنون على رواتبهم وامتيازاتهم لا توضع في حساباتهم المصرفية مع الهبات والمنح السنوية.

هكذا اذن وبهذه السهولة والبساطة تعطل وتؤجل وترحل وستعرقل وتتراكم قرارات هامة وضرورية وحساسة وخطيرة: منها ماله تماس مباشر بالمصلحة الوطنية الكبرى، ومنها ما يرتبط بهموم المواطن العراقي واحتياجاته اليومية، ومنها ما يتعلق بحقوق وظلامات شرائح كبيرة من مجتمعنا المظلوم، ومنها ما ينظم المسار الأمني والاجتماعي والثقافي والمعيشي، ومنها ما يعالج الأوضاع الصحية والأزمات المستعصية من سكن وبطالة وكهرباء ومياه، ومنها ما يتعلق بالغاء قوانين جائرة من حقب السلطة السابقة وما زالت تطبق بحذافيرها برغم مضي أكثر من ست سنوات على سقوط تلك السلطة. ومنها... ومنها... لا شك أن مرد هذا التأخير والتلكؤ الذي أدى إلى تراكم هذا الكم الهائل من القرارات والقوانين والمشاريع يعزى إلى اسباب معروفة يأتي في مقدمتها الغياب المتواصل لبعض أعضاء مجلس النواب حيث لم يتخذ أي اجراء لمعالجة هذه الظاهرة وردع النواب الذين يتغيبون باستمرار وتحت ذرائع وحجج واهية وأعذار مختلقة وأسباب مصطنعة. كذلك كانت الاصطفافات الفئوية سببا آخر في تعطيل تلك القوانين حيث مارست بعض الكتل النيابية أساليب ابتزازية للحصول على مكاسب حزبية وفئوية بمماطلتها وتسويفها في الموافقة على اقرار بعض المشاريع. كما ان تعنت هذه الجهة وعدم موافقتها على التصويت على قانون معين قابله تعنت باقي الجهات وامتناعها عن التصويت على مشروع رفضته او وافقت عليه الجهة السابقة وطغت النزعة الثأرية والعشائرية والبداوة على سلوك بعض البرلمانيين وبرز التحزب والتخندق على سلوك آخرين، وتناسى اولئك وهؤلاء معاناة فقراء الوطن الذين اوصلوهم إلى قبة البرلمان ومصير وطن جريح حملوا أمانة خدمته والنهوض باعبائه وأقسموا على ذلك باغلظ الايمان، واضافة لما تقدم فقد تعمد البعض ترحيل هذا الكم الكبير من القوانين إلى البرلمان القادم ليضيف عبئا ثقيلا لأعباء مستجدات المرحلة المقبلة يعجز عن حملها والتعامل معها اعرق البرلمانات الناضجة والمستقرة في العالم. ان رئاسة البرلمان تتحمل مسؤولية التهاون مع أعضائه وان مجلس النواب برئاسته واعضائه مسؤولون أمام الله وامام العراقيين عن كل مضاعفات سببها ويسببها تعطيل اقرار ومصادقة الكثير من القرارات والقوانين والمشاريع الحيوية.

اسماعيل عليوي التميمي

السياسة بين الحاكم والمحكوم

يقول لسان العرب ان اصل السياسة من السوس بمعنى الرياسة. واذا رأسوه قيل سوسوه واساسوه وساس الامر سياسة قام به. والسوس هو ايضا الطبع والخلق والسجية. والسياسة هي القيام بالامر بما يصلحه، والمقصود بالامر هنا هو امر الناس فكلمة امر شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة او القيام بشؤون الرعية. ويمكن تعريف السياسة على انها صناعة الخير العام الا اذا اسيء استخدامها فانها يمكن ان تكون صناعة الشر العام. وتزدهر السياسة عندما تكون شان كل مواطن وتضمحل عندما تكون شان الحاكم دون المحكوم بمعنى اكثر دقة انها تزدهر في ظل النظام السياسي الديمقراطي لانها تصبح شان كل مواطن فهو يشارك في رسم هذه السياسة من كونه ناخبا ومن كونه عضواً في مؤسسات المجتمع المدني او عضوا في الاحزاب او المجالس المحلية او البلدية ومن كونه مواطناً له حق التعبير والتظاهر وبالتالي الضغط على الحكومة لتصحيح وتعديل ادائها فهي خاضعة للرقابة الشعبية والبرلمانية ومكشوفة تماما امام الصحافة. وتضمحل السياسة في ظل النظام الدكتاتوري لانها تصبح حكرا للحاكم دون المحكوم حيث تكره الامة تدريجيا على تسليم امرها للحاكم وتتخلى عن اي مشاركة لها في السياسة ويقتصر دورها على التأييد لكل خطوة يخطوها الحاكم وتكتفي بالقول نعم نعم للحاكم. ولا اعتقد ان هناك شعباً في العالم ذاق ويلات هذا النوع من الحكم اكثر من الشعب العراقي حيث تسلط عليه حاكم حكمه ٢٤ سنة ٢٣سنة منها حروب بدات مع دول الجوار وانتهت مع قوات التحالف الدولي وبدا حكمه والعراق يعد من اغنى بلدان المنطقة حيث كان في البنك المركزي العراقي ٦٧ مليار دولار وفر لم تستوعبه الموازنة الاستثمارية والتشغيلية لعام ١٩٧٩ وانتهى الطاغوت واذا بالعراق من افقر بلدان المنطقة ومن اكبر الدول مديونية في العالم قياسا بحجم الدين الى عدد السكان. وسقط الطاغية واذا بالعراق من اكثر بلدان العالم في عدد الشهداء والارامل والايتام من جراء الاعدامات والمقابر الجماعية والحروب والجوع والحرمان ناهيك عن سجله الاسود في القمع والاستبداد وحقوق الانسان حيث كانت كلمة قذف او سب واحدة ضد صدام او حزبه او نظامه كافية قانونا لانزال عقوبة الاعدام بحق العراقي الذي ينطق بها وان كان في اضغاث احلام.

واليوم وبعد ان سقطت الدكتاتورية شخصا وفكرا ونظاما وحزبا وانحرت بعدها كل موجات الشر والظلام المتوحشة والمدعومة بفتاوى التكفير العابرة للقارات التي جاءت لتفترس الديمقراطية في مهد الحضارات هذا المهد الذي علم البشرية كيف تزرع وكيف تكتب وكيف تحكم، وبعد اقرار الدستور الدائم الذي اسس للنظام سياسي ديمقراطي ينتخب بموجبه الشعب نوابه ومن خلالهم حكومتهم وينتخب كذلك ممثليه في الحكومات المحلية في المحافظات. ورسخ اسلوب التداول السلمي للسلطة. فحكامنا اليوم منا نختارهم في انتخابات عامة ويتوقف بقاؤهم او ذهابهم على ارادتنا لا على ارادتهم فلم يعد بأمكان الحاكم في عراق اليوم ان يتمسك بكرسيه "مابنطيه" فهذه ثقافة هجرها العالم وغادرها التاريخ. ودفنها العراقيون في مقابرهم الجماعية فكرسي الحاكم اصبح من حقنا الحصري نحن الشعب وبقدر ما نمارس هذا الحق ممارسة ايجابية بقدر ما نصونه من الهدر والضياع، فالسياسة اليوم سياستنا نحن المحكومين ولم تعد حكرا للحاكم ونحن المسؤولون عما هي عليه من صلاح او فساد جنبا الى جنب مع الحاكم ولا يجوز لنا ان نستنكر فسادها باتخاذ موقف سلبي منها وبالدعوة للابتعاد عنها بدعوى انها تجلب من الشر اكثر مما تجلب من الخير فهذه الدعوى الى السلبية هي التي تساعد الدكتاتورية للتسلل عبر صناديق الاقتراع كما تسلل من قبل الكثير من الطغاة لان تفادي المشاركة العامة في السياسة يتيح للاقلية المتفرغة لها ان تتصرف بها كما تشاء، وهذه الدعوة الى السلبية هي التي تبقي المفسدين في مواقعهم يفسدون، وهي التي تحفز في نفس الحاكم مشاعر الميل للاستبداد والتفرد باتخاذ القرار. لذا ندعو شعبنا باطيافه كافة ان يعي دوره جيدا ويعي اهمية مشاركته وكذلك عليه ان يعي الاثار السلبية التي تترتب على عدم مشاركته ايضا. فالمشاركة تعني التغيير واختيار الاصلح وعدم المشاركة يعني بقاء الحال على ماهو عليه اذا لم يكن اسوء. لذا فكما للمحكوم الحق بان يكون حاكمه نزيها فكذلك من حق الوطن على المواطن ان يكون نزيها عند انتخابه للحاكم ولا تأخذه في الحق لومة لائم.

* الحوار المتمدن.

د. احمد باهض تقي الحميداوي

بعد مرور عام واحد..

عالم ما بعد الأزمة الاقتصادية

بعد مرور عام كامل على بروز الأزمة المالية العالمية أعطت المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال الأسابيع القليلة الماضية مؤشرات ايجابية تجسدت في أن هناك تراجعا في سعر الصرف للدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية العالمية رافقها ارتفاع في أسعار النفط العالمية، ولعل تلك المؤشرات قد أنبأتنا بان هناك حالات إفلاس جديدة قد حصلت للعديد من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية في الولايات المتحدة وخارجها لتشمل الاقتصاد العالمي برمته.

ومن هنا يصبح من الضروري التوقف والتأمل عند هذه المعطيات كي تكون لدينا صورة واضحة عن كيفية تحرك الاقتصاد العالمي بعد خفوت وتراجع ضجيج السياسة حول كيفية مواجهة الأزمة.

عالمية الأزمة وعالمية الحل

إن هذه المؤشرات تؤكد حقيقة نجاعة الخطط الاقتصادية وفعاليتها تجاه الأزمة، كما تؤكد حقيقة عالمية الأزمة وعالمية الحل، ومن ثم يمكن القول أن الرأسمالية في عصرنا الراهن تبدو أكثر انسجاما ورشاقة في مواجهة الأزمات الدورية منها أو الكبرى، كما تؤكد حقيقة أن خطط المواجهة للازمات ذات فعالية كبيرة بحيث إنها استطاعت أن تقصر في عمر الأزمة مقارنة بالأزمات السابقة التي امتدت لسنوات طويلة انتهت بحلول دموية ولعل أهمها وأخطرها أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي التي انتهت باشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية والتي كانت الأزمة من أهم أسباب نشوبها.

الدولار صعود اضطراري وهبوط اختياري

إن المعطيات التي افرزتها الأسابيع الماضية من خلال انخفاض سعر صرف الدولار الأميركي في الأسواق العالمية تؤكد على حقيقة انخفاض الطلب عليه وتوفره في الأسواق مما يعني تضاؤل أزمة السيولة التي عصفت بالأسواق، كما تؤكد على حقيقة نجاح الخطط الكلية التي رسمها البنك الفيدرالي الأميركي من خلال خفض أسعار الفائدة أو إقراض المؤسسات التي شارفت على الإفلاس وتقديم المساعدة والمشورة لها، كما تؤكد على نجاح السياسات الاقتصادية التي اقرها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان ومساعدة كل من الصين والبلدان النفطية ذات الوفرة المالية.

النفط.. دائما هو الأهم

إن المعطيات أنبأتنا بارتفاع أسعار النفط والأخبار السعيدة تقول إن النفط قد تجاوز عتبة الواحد والسبعين لأول مرة منذ تراجع أسعاره بعد بدء الأزمة، وهذا يعني إن الطلب عليه قد ازداد وهذه الزيادة تعني إن هناك حراكا اقتصاديا صناعيا من شأنه أن يزيد من الطلب على النفط وبالتالي زيادة أسعاره، وإذا ما استمرت حالة التصاعد في أسعار النفط بالصورة الحالية ربما لا تفاجأ إذا وجدنا إن سعر البرميل سيتجاوز عتبة التسعين دولار أو يقترب قليلا من المائة قبل نهاية العام الحالي، وهذا بطبيعة الحال ليس رجما بالغيب وإنما هناك مؤشرات تؤكد حقيقة تصاعد أسعار الثروات ومنها النفط والذهب في الأسواق العالمية، ولذلك فان الطلب على النفط إذا ما ازداد بنسبة ١٠% بالمائة فان أسعاره ستزداد بنسبة اكبر من الزيادة في الطلب، والحقيقة الاقتصادية تؤكد إن هناك دائما تسارع في زيادة الأسعار لأية سلعة تفوق الزيادة في طلبها خصوصا إذا ماسادت الأسواق حالة من التفاؤل التام بعكس حالة التفاؤل الحذر التي تسود حاليا وتجعل من أسعار النفط تتقدم خطوتين للأمام وتتراجع خطوة للخلف، وعلينا الانتباه إن مستويات الطلب المعلنة الآن في الأسواق العالمية هي ليست مستويات الذروة في الطلب على النفط لكوننا قد دخلنا فصل الصيف الذي يتميز بانخفاض الطلب على الوقود في العالم، مما يؤكد حقيقة التحليل والاستنتاج بتزايد أسعار النفط في نهاية العام الحالي مع اقتراب أو بدء فصل الشتاء.

المؤسسات الكبرى... إعادة هيكلة أم انهيار تام؟

عندما بدأت الأزمة كان الانتكاسة الاقتصادية محصورة فقط في القطاع العقاري، ثم مالبثت أن تساقطت نتائجها على القطاعات الأخرى وتحديدا القطاع المالي والمصرفي ثم أصبحت أزمة اقتصادية كلية، وكانت آخر ضحاياها المصانع الكبرى في قطاع السيارات وعلى رأسها شركة جنرال موتورز وكرايسلر اللتين أشهرتا إفلاسهما، هنا التساؤل يدور حول مصير الآلاف من المؤسسات المنهارة منها المالية والعقارية والصناعية؟ يلاحظ أن الحكومات الرأسمالية في الدول التي عصفت بها الأزمة وعلى رأسها الولايات المتحدة قد اتخذت مسارات متعددة في موقفها من هذه المؤسسات، فبين خطط الإنقاذ المتمثلة بتقديم المساعدات والقروض وبين شراء أسهم الشركات والمؤسسات التي أشهرت إفلاسها أو ترك هذه المؤسسات لتكون ضحية لهذه الأزمة، ومن ثم إعادة هيكلة هذه المؤسسات من خلال الاندماج أو الانهيار التام كانت الخيارات المتاحة أمام حكومات الأزمة، وبالرغم من الانعكاسات السلبية الخطيرة على المجتمع في الاقتصادات الرأسمالية إلا أن الخطط برمتها لم تخرج عن هذا الإطار فلا غرابة أن يجد الملايين من مالكي الوحدات السكنية في الولايات المتحدة الأميركية أنفسهم من دون مأوى، ولكن تأكيدا على حقيقة فعالية الخطط التي وضعت للمواجهة فأن تلك الخطط والسياسات أخذت إلى حد كبير بنظر الاعتبار الآثار السلبية الخطيرة على المجتمع من خلال تقديم المعونات والمساعدات للطبقات الفقيرة والى الذين فقدوا وظائفهم من جراء الأزمة ولعل هذا هو الذي بشر به فؤاد مرسي قبل نحو ثمانية عشر عاما من أن الرأسمالية قد جددت نفسها في مواجهة الأزمات، وبعد مضي ذلك الوقت نجد إن الرأسمالية اليوم تجدد نفسها أمام أكبر وأخطر أزمة في تاريخها ولكنها بالتأكيد استطاعت المواجهة بالشكل الذي لم يؤد بها إلى الانهيار التام.

الصين: صعود عالمي في ظل أزمة خطيرة

لم تكن الصين سوى بلد متخلف تفتك به المجاعة حتى عام ١٩٨٠ وبعد سلسلة من التغيرات التي طرأت في السياسة الاقتصادية الصينية بعد وفاة الزعيم الشيوعي ماوتسي تونغ واعتماد الرأسمالية كمنهج في الحياة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي حولت الصين إلى واحة من المؤسسات الاقتصادية العملاقة لتنتقل هذا البلد إلى بلد يعد النمو الاقتصادي فيه من أعلى المستويات في العالم حتى وصل إلى مايقرب بنحو ٩ بالمائة وهو الذي يبتعد بنحو ٦ بالمائة عن أقوى وأكبر اقتصاد عالمي وهو اقتصاد الولايات المتحدة التي لم تحقق أكثر من ٣ بالمائة خلال سنوات الذروة في النمو، وبالرغم من أن الصين قد قرعت الأجراس وأضاءت السماء في انجازاتها الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الثمان التي انقضت من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، إلا أنها توجت ذلك بانجاز الدورة الاولمبية التي عقدت في الصين عام ٢٠٠٨ لتعلن بموقف تصالحي مع العالم بعد عزلة قاربت النصف قرن بشتى المجالات ولتقدم للعالم أبهى صور التكنولوجيا لتكون تلك الدورة الأروع في تاريخ الدورات الاولمبية ولتنبئ العالم إن التكنولوجيا الصينية قادمة لامحالة للسيطرة على العالم.

وعندما عزفت الأزمة أوتار الانهيار الاقتصادي، كانت الصين كذلك الذي يقف على قمة الجبل ليرى مجرى النهر المتسارع نحو الوديان، كانت الصين بنموها الاقتصادي المرتفع وعضويتها المتميزة في منظمة التجارة العالمية، فضلا عن مساهمتها النسبية العالية في التجارة العالمية وغزو بضاعتها للأسواق وقوة ومتانة موقفها المالي، كل ذلك دفعها أن تكون بموقف حسدته عليه كثير من دول أوربا واليابان فضلا عن الولايات المتحدة الأميركية، ولذلك لامستغرب أن طلبت هذه الدول منها أن تكون بموقف المساند لحل الأزمة ومواجهتها من خلال توفير السيولة، وحسنا فعلت الصين عندما ساهمت وبشكل فاعل في مواجهة تلك الأزمة وتداعياتها لأنها أيقنت بأنها جزء من منظومة عالمية اقتصادية من مصلحتها أن تكون تلك المنظومة بحال أفضل مما هي عليه إثناء الأزمة، بالرغم من الابتسامة الخلفية التي كان يطلقها صانعو القرار الصيني أثناء توجه كبار رجال الدولة في بلدان الأزمة إليها طلبا للنجدة.

وهنا يمكن القول إن الحقيقة الاقتصادية تقول لنا: إن العالم مابعد الأزمة سيكون في خريطته الجغرافية الاقتصادية تنينا كبيرا قادرا على التهام الجميع ولو بعد حين.

مستقبل الأزمة

لا نغالي إذا قلنا إن الرأسمالية بالرغم من الانهيارات الشديدة التي حصلت في أسواقها المختلفة، استطاعت مواجهة الأزمة بكفاءة عالية، وهنا لا نعتقد إن ذلك يعود إلى أصل الفكر الرأسمالي أو نظرياته الكلاسيكية والحديثة، بل إن ذلك يعود إلى التجديد الذي تميز به ذلك الفكر، وكذلك الجرأة والشجاعة التي تميزت بها السياسات والقرارات التي أعدت وصدرت من قبل صانعي القرار في البلدان الرأسمالية فضلا عن التلاحم العالمي في الحلول التي طرحت في الساحة الاقتصادية العالمية، وهنا لابد من القول إننا لانروج في رؤيتنا هذه للرأسمالية كفكر خلاق استطاع أن يحقق المزيد من الانجازات الحضارية على المستوى العالمي، بل إننا نقدم رؤية من شأنها أن تشجع صانعي القرار في بلداننا "التي تتسم رؤيتهم في كثير من الأحيان بعدم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري" على أن يكونوا بمستوى المسؤولية عندما تتعرض بلدانهم إلى أزمة معينة، ونحن كمسلمين ربما نتحفظ على الكثير من السياسات الاقتصادية والجوانب العقائدية في الفكر الرأسمالي وذلك لتعارضها مع مبادئ الدين الإسلامي لكننا مطالبون بنفس الوقت أن نقدم رؤية واقعية حقيقية لنظريتنا التي نؤمن بها من اجل تطبيقها وبالتالي تكون السبيل لمنهجنا في الحياة العامة.

خلاصة القول إن الأزمة بعد أن تراجعت وتباطأت في الكثير من حلقاتها نجد إنها في طريق الانحسار بالرغم من أن آثارها ستبقى لمدد طويلة لكنه بالتأكيد سيكون هناك اقتصاد عالمي جديد بعد الأزمة قادر على المواجهة والنهوض ولا نعتقد إن ذلك سيكون إلا بفترة قد لاتتجاوز السنة من الآن.

* مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

صلاح زينل

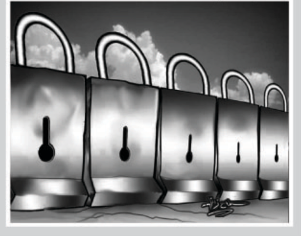

قراءات

عاداتنا تحدد مصيرنا

بقلم: أسيت يلدا خاني ـ كريزلد

قبل عدة شهور كثر الكلام والقول على مسلسل "نور". سمعنا تعليقات وخاصة من الرجال وأصبحوا في بيوتهم لا حول ولا قوة لهم بسبب ذلك الشاب الوسيم الأنيق الرومانسي الرقيق الذي لم يكن ذنبه في كل ما قيل له لأن جماله ووسامته من خلق الله سبحانه وتعالى أما رومانسيته ورقته مع الشخصية التي مثلها كانت من اختراع المؤلف والمخرج لأنه لم يخط خطوة من نفسه ولم ينطق بالكلمة من ذاته.

أما عن النساء اللواتي يقارنَّ أنفسهن بالبطلة "نور" لم يكن على وعي تام لذلك عليهم تقبل الحياة والزوج كما هما. عندما نترك موضوع المقارنة شبها بشيء آخر ننسى الجانب السلبي غير الجميل في الحياة كي لا نعيش حياة خيالية ولا نتأثر بمسلسل بسيط لأن الشخص المتأثر بالمناخ من حوله متقلب لا يعرف يمينه من يساره... لنعرف جيداً أننا لا نعيش في قصر واسع يطل على بحر مليء! بالورود! بالأزهار والهدايا الثمينة؟ ولنعلم تماماً لا مهند ولا نور دفعا دولاراً واحداً من جيبيهما وإنما تعبا بالتمثيل فقط طبعاً مقابل أجر. الله يعلم بذلك والذي تلتاه نحن في العالم العربي الغيرة والمشاكل تاركين مشاغلنا واهتمامنا بموعد المسلسل. وتحول ذلك البطل الوسيم إلى أسطورة هو وغيره من أبطال المسلسلات المدبلجة وتضع صورهم على الهاتف الخلوي أو على جهاز الكمبيوتر مع تداول القصص عن حالات الطلاق والموضوع الأساسي لماذا لا نتأثر بعاداتنا الاجتماعية المتوارثة المكتسبة من القدم لكي تدوم ولا تندثر تحت عجلة هذا الزمن السريع والتطور الإنساني والتكنولوجي مع التغيرات الفكرية المتقلبة.

ومن المدهش لماذا توقف الكلام عن المسلسلات المدبلجة مع أن قنوات الفضائيات مستمرة في تقدم أحدث القصص التي لا تتناسب مع أسلوبنا الاجتماعي. كذلك نعرف تماماً قوة تأثيرها بين أفراد العائلة والمرفوضة دينياً... واعتقد مشاهدة هذه المسلسلات خطرة خطرة لأننا اليوم نشاهدها وتنسجم معها وغداً نقبل بها وأخيرا نقلدها ومن ثم نعتاد عليها وتصبح شيئا عادياً بيننا ونورثها للجيل القادم من بعدنا، وأبسط مثل لذلك نشاهد أطفالنا ماذا يرون على شاشة التلفزيون يطبقونه في الشارع ويمعناه ليس بسيطاً لأن "العلم في الصغر كالنقش على الحجر" وهنا أدق ناقوس الخطر لتنبيه الآباء لأبنائهم من الخطر الموجود في البيت والقول ببساطة أنها دخلت بيوتنا فأصبحنا عبيداً لهم وفتحنا قلوبنا اكتشفنا قلباً وعقلاً أصبحا أسيرين لهم والناقوس الأخطر في النقال الذي بعضنا لا يستعمله بصور صحيحة وضرورية في نفس الوقت، والمسلسلات المدبلجة التي تعلمنا عادات غير عاداتنا وتقاليد تخجل أنفسنا منها في كل الأوقات وآسف أن أسيء الظن في ما أقوله وهذه تشجعنا على التعليم غير الصحيح والتشجيع كالمساعدة ولا نحب أن نكون كالأزهار نفقد رائحتنا في نهاية عمرنا وعندما تشرق الشمس في اعتقادي لا تقول هذا أسود وذاك أبيض وإنما تشرق على الجميع بالتساوي وكل هذا الكلام مختصر في المثل الشعبي "اللي يغير عادتو يقل سعادتو"

شيء آخر ألا تلاحظون حتى منتجات الأطفال من ألبسة الجبس ملصقة بصور أحدث أبطال المسلسلات بدلا من أن تضع وردة جميلة أو صور لأفلام الكارتون البسيطة المناسبة لعقول أطفالنا، علينا الاهتمام بعقلنا لكي لا تباغتنا الهموم الصغيرة. ومع كل هذا سمعته عن الخبر العاجل الذي أذيع في أخبار الجزيرة كل من يرغب أن يجلس أو يجري لقاء مع هؤلاء أي أبطال المسلسلات لمدة تتراوح ربع الساعة يدفع مبلغ بقيمة "خمسة عشر ألف دولار" لمجرد التحدث معهم وهل هذا معقول! لا عمل ولا شغل سوى التفكير بذلك.